كلية الآداب في جامعة النجاح الوطنية
نشأتها وتطورها

أ.د. أحمد حسن حامد

لعلّ من نافلة القول أن نشير إلى أن فكرة التطور للمؤسسات الوطنية في ظل الاحتلال الإسرائيلي ينبغي أن تدرس بعناية فائقة، وذلك من زاويتين رئيستين: هما

الأولى: الاحتلالية الإسرائيلية، والثانية التطلعية الوطنية ذلك أن فكرة التطور في ظل الاحتلال الإسرائيلي شابتها حلقات من الصعود والهبوط، مما جعلنا على يقين بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تكن غيورة على تثقيف الشعب الفلسطيني، وهي التي حاولت مراراً تجهيله، وتقطيع أواصر المعرفة لديه، وربما كانت موافقتها على إنشاء جامعات في الضفة والقطاع تتماشى من وجهة نظرها وحسب مآربها ومقاصدها بعيدة المدى ولعل من أظهر هذه المآرب أن يلم الشباب في هذه المؤسسات بغية التعرف إلى اتجاهاتهم وأفكارهم إزاء هذه المنطقة مما يسهل عليها تمرير مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية.

أما النظرة الثانية فكانت مغايرة للنظرة الإسرائيلية؛ إذ بنت وجهة نظرها من إنشاء الجامعات، على هدفين رئيسين هما:

1- تجميع أبناء الشعب في وطنه، وحضه على التمسك بترابه، ومعتقداته، والترابط فيه مهما كان كيد الأعداء، ومكرهم، وينطوي ذلك على وضع اللبنات الأولى لبناء دولة المؤسسات المستقبلية التي ستجبر العالم على الاعتراف بها عاجلاً أم آجلاً.

2- محاربة كل ما يمكن أن ينشـأ من النظرة الإسرائيلية من هجرة إلى البلدان العربية المجاورة طلباً للرزق، حيث سوق العمل الذي يتماشى وتخصصاتهم العلمية.

وكان لا بد أن ينشأ كذلك من التباين ما بين النظرتين الإسرائيلية، والوطنية صراع عنيف ونضال أعنف، ما يزال مستمراً حتى الآن؛ وفي ضوء هاتين النظرتين سوف أتحدث عن التطور الأكاديمي في كلية الآداب. وقبل الحديث عن ذلك لا بد من إلقاء نظرة تاريخية لنشأة جامعة النجاح وتطلعاتها المستقبلية، فأقول بادئ ذي بدء: جامعة النجاح الوطنية هي واحدة من عشر جامعات أقيمت على ثرى الوطن الفلسطيني، تقع في شمالي الضفة الغربية. وهي مؤسسة وطنية ترجع جذورها كمؤسسة إلى سنة 1918، حيث بدأت مسيراتها حينذاك مدرسةً إعدادية، وأنشئت في ظروف كانت فلسطين فيها تعاني من ظلم الانتداب البريطاني، ومن إرث تركي سيء؛ ولذلك كان عليها هي وغيرها من المؤسسات أن تصارع الانتداب بوصفه جسماً غريباً عن المجتمع الفلسطيني، وأن تسعى إلى توعية الشعب الفلسطيني ثقافياً، واجتماعياً، وروحياً، وسياسياً. واستمرت مسيرة هذه المؤسسة الصغيرة إلى سنة 1925 حيث حازت على اعتراف الجامعة الأمريكية في بيروت بشهادتها وقبول خريجيها، وفي سنة 1941، وبعد أن جذبت شهرتها الأكاديمية الطلاب من شتى أنحاء العالم العربي، تحولت إلى كلية حيث تخرج فيها نخبة ممتازة من الكتاب، والشعراء، والأدباء، طبقت شهرتهم الآفاق كالشاعر إبراهيم طوقان، والشاعر عبد الرحيم محمود وغيرهما.

وفي سنة 1965 أنشئ في الكلية معهد لإعداد المعلمين القادرين على تطوير العملية التربوية في فلسطين، وظل أمرها على هذه الحال إلى أن تطورت إلى جامعة سنة 1977 أطلق عليها جامعة النجاح الوطنية يقودها نخبة من رجالات هذا البلد تحت ما سمي بـ :" مجلس أمناء جامعة النجاح الوطنية ".

وقد حددت الجامعة الأهداف الرئيسة التي أنشئت من أجلها وهي:

1- توفير البيئة الجامعية الحيوية للأكفياء من أبناء الشعب الفلسطيني الراغبين في الإفادة من برامجها الأكاديمية، وخدماتها الثقافية والاجتماعية والفنية.

2- تنمية الشخصية الفلسطينية القادرة على التفكير الموضوعي النقّاد، والتقييم السليم، والتجاوب بإحساس ذهني، وإنساني مع المجتمع؛ وذلك عن طريق:

أ- تنمية الذات وتطوير الدوافع والقدرات، باعتبار التعلم عملية متواصلة.

ب- تعزيز المنافسة الحرة في الإنجازات الأكاديمية والاجتماعية والفنية.

ج- تحمل المسؤولية بالمساهمة في توسيع أفق المعرفة، وتنمية الذات بالتفكير النقدي لتجارب الإنسان المعاصر من أجل إنارة المستقبل.

3- إحياء التراث العربي، والإسلامي، وتوثيق روابط التعاون بين الشعوب المحبة للسلام؛ وذلك عن طريق توجيه أفراد أسرة الجامعة ومساعدتهم في:

أ- تفهم المقاييس والقيم الأخلاقية العربية، والإسلامية، وممارستها في مرافق لحياة.

ب- تقوية الإحساس بمشاكل الشعب الفلسطينية، والمساهمة في إيجاد الحلول لها، والعمل على إزالتها بالوسائل العلمية، والتحليل المنطقي.

4- الاستمرار في تطوير الجامعة، لتحافظ على حداثتها، والتجاوب مع حاجات المجتمع، وتحديات المستقبل وذلك عن طريق:

أ- تقييم الخطط الدراسية والعمرانية بشكل دوري، وتحديد أولوياتها في البرامج ومشاريع التنمية.

ب- ممارسة النقد الذاتي للتعرف إلى مواقع الضعف لإزالتها، والمميزات الحسنة لتقويتها.

ج- الاطلاع على أنظمة الجامعات الأخرى، ومناهجها للاستفادة من تجاربها التربوية والعلمية.

د- التفاعل الحقيقي مع المجتمع الفلسطيني بالاتصال الدائم معه، والاستجابة لحاجاته المتغيرة.

هذه هي أهم أهداف جامعة النجاح الوطنية حسب ما ورد في دليلها الصادر سنة 1981، ولذلك كان على الجامعة هنا أن تنظر إلى تحقيق هذه الأهداف في ظل مجتمع متميز، تغيب عنه السلطة الوطنية إذاك. وذلك منذ نشأة الجامعة حتى وقتنا الحاضر؛ فالأهداف التي حددتها لنفسها – إذن – تواجه صعوبات شتى، وفي خضم هذه الصعوبات كان على الجامعة أن تضع في الحسبان ضرورة المحافظة على تقاليد المجتمع الفلسطيني، وعاداته، وأخلاقياته، وأن لا تسمح لأي جسم غريب أن يؤثر على أفراده وجماعاته؛ ولذلك سعت منذ اليوم الأول من نشأتها إلى مواصلة مسيرتها الوطنية الإسلامية؛ فعمدت إلى إحياء التراث القومي بوصفه عنصراً مهماً من عناصر مكونات قوميتنا العربية. ثم بث الأخلاقيات النابعة من ديننا الحنيف، وغرس القيم والعادات، والتقاليد العربية الأصيلة في نفوس الطلبة لينقلوها إلى المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. وإذا ما أضفت إلى ذلك التوعية الوطنية التي لا بد منها في هذه الظروف أدركت الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة الفتية. ولتحقيق هذه الغايات طرحت الجامعة ضمن خططها التدريسية بعض المسـاقات التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع الفلسطيني، وتطلعاته، من ذلك على سبيل المثال مساق الدراسات الفلسطينية الذي يتعرف الطالب من خلاله إلى جوانب القضية الفلسطينية السياسية، والتاريخية، والاجتماعية بحيث يجعل الطالب على وعي مستمر وتام بهذه القضية. ومن ذلك مساق خدمة المجتمع بواقع اثنتين وثلاثين ساعة عمل يقوم الطالب من خلالها بالعمل في مؤسسات المجتمع كالمستشفيات، ورياض الأطفال، والجمعيات الخيرية، والمكتبات العامة مما يعطي تفاعلاً حقيقياً ما بين الجامعة والمجتمع. وهناك كثير من المساقات ذات الصلة المباشرة بالمجتمع بحيث توطد العلاقة ما بين هذه المؤسسة ومجتمعنا الفلسطيني، وفي ضوء تلك

الأهداف، وعلى تلك الأرضية التي حددها نظام الجامعة أنشئت كلية الآداب بوصفها من أكبر كليات الجامعة. ويمكن لنا أن نقسم مسيرة هذه الكلية بالمراحل التالية:

أ- مرحلة النشأة وتمتد من سنة 1977-1987
ب- مرحلة الانتفاضة الأولى 1987-1994
ج- مرحلة قدوم السلطة 1994- حتى الآن وانتفاضة الأقصى

وأظهر ما يميز المرحلة الأولى أن الطلبة لم يقبلوا على الالتحاق بالجامعة عامة، وبكلية الآداب خاصة؛ والسبب في ذلك يعود إلى أمرين:

1- عدم قناعة الطلبة بإنشاء جامعة في ظل ظروف الاحتلال في ذلك الوقت؛ نظراً للقيود القاسـية التي كانت سلطات الاحتلال تضعها أمام الحصول على ترخيص لإنشاء المعاهد أو الجامعات.
2- عدم توافر الإمكانات العلمية والمادية التي يمكن بها وضع أسس تأسيس جامعة في الأراضي المحتلة. ونتج عن ذلك عدم تحمس كثير من ذوي الكفاءات العلمية في الخارج من التعاقد مع الجامعة، وبخاصة عدم إيمانهم باستمراريتها إن أنشئت. إضافة إلى أن كثيراً منهم لم يكن يتمتع بالهوية الوطنية (لم الشمل) مما جعل الأمر لديهم غاية في الصعوبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يكن في الجامعة من حملة شهادات الدكتوراه سنة 1977 سوى خمسة أساتذة، ولم تكن جامعات الوطن الأخرى أسعد حال من جامعة النجاح التي تطورت الآن لتصبح أكبر جامعات الوطن.

ومع ذلك فقد أصر مجلس أمناء الجامعة برئاسة المرحوم الأستاذ حكمت المصري على إنشاء الجامعة، وضرورة استمراريتها، والمحافظة عليها، واضعاً نصب عينيه التعاقد مع أساتذة أكفياء لمختلف الكليات من جهة، ووضع خطة لتطوير الأساتذة المتواجدين عن طريق إرسالهم في بعثات تعليمية من جهة أخرى. وكان لكلية الآداب نصيب الأسد في تلك البعثات، إضافة إلى من تم التعاقد معهم من حملة شهادات الدكتوراة.

أما أقسام الكلية في هذه المرحلة فهي: قسم اللغة العربية وآدابها، وقسم الدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية، وقسم الجغرافيا، وقسم التاريخ، ثم قسم الفنون الجميلة الذي أنشئ سنة 1981م.

ولما أيقن الطلبة أن الجامعة قائمة لا محالة، رغم محاولات السلطات العصف بها، وبمسيرتها أخذت أعدادهم تتزايد سنة بعد سنة، وأخذت الجامعة تسجل لما لا يقل عن ألف طالب سنوياً، كما أن أولئك الذين كانوا يتخوفون من التدريس في الجامعة أخذوا يقبلون على التعاقد معها غير أن أغلبهم كان لا يتمتع بالهوية الوطنية، وقد حاول مجلس الأمناء إذّاك جاهداً أن يحصل لهم على لم للشمل، ولما لم يتسن له ذلك حصل لهم على إقامات سنوية مؤقتة.

وكان هذا الأمر قد أغاظ سلطات الاحتلال، إذ رأى أن الجامعة أخذت تجنح إلى غير ما يقصد؛ لأنها أصبحت منارة للوعي السياسي، والوطني، وما انبثق عنهما من تأصيل للقضية الفلسطينية، وتمسك بالتراب الوطني، وحفاظ على الموروث الديني. وبذلك حاولت أن تضع العراقيل أمام هذا التطور الكبير، فأخذت تضع العراقيل أمام الحصول على تراخيص أو تصاريح للأساتذة الوافدين، بلغت ذروتها عندما أقدمت سلطات الاحتلال على إلغاء التصاريح المؤقتة التي كانت تمنحهم إياها، وحاولت استغلال منح التصاريح من أجل الحصول على مواقف أو

مطالب سياسية؛ إذ أقدمت سنة 1982 على الطلب من هؤلاء الأستاذة التوقيع على وثيقة رأوا فيها مساساً بالهوية الوطنية فرفضوها مما جعل سلطات الاحتلال ترفض منحهم إياها مرة أخرى، وذكر أن معظم هؤلاء الأساتذة كانوا من كلية الآداب، فكان لهذا العمل تأثير سلبي على العملية التربوية في هذه الكلية، غير أن الأمر عاد بعد سنة من الإبعاد إلى ما كان عليه قبله، وذلك تحت إصرار الجامعة على مواصلة العملية التربوية الجامعية.

وأبرز ما يميز المرحلة الثانية من نشأة كلية الآداب وتطورها هو الإغلاق المستمر الذي استمر قرابة عشر سنوات، وتعد هذه المرحلة من أقسى المراحل وأصعبها؛ إذ أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق الجامعة بل الجامعات الفلسطينية كلها، وأخذ الطلبة يتعرضون يوماً بعد يوم لمضايقات سلطات لاحتلال بغية تهجيرهم إلى جامعات خارج الوطن المحتل، غير أن إدارات الجامعات ومجالس أمنائها كانوا لهذه الأعمال بالمرصاد، فأقروا برنامج التعويض الأكاديمي وأصروا على مواصلة العملية التربوية في مراكز منتشرة هنا وهناك في مدن الضفة الغربية ويمكن أن نصف هذا البرنامج بأنه برنامج ثوري تحدت به الجامعات سلطات الاحتلال.

وفيما يتعلق بمسيرة كلية الآداب في هذه المرحلة فأشير إلى أن أمرها ارتبط ارتباطاً وثيقاً بما كانت تتعرض له الجامعة من مضايقات، وفي سنة 1986 أدرك عمداء كليات الآداب أنه لا بد من التنسيق فيما بينهم من أجل وضع فلسفة واضحة لبقاء هذه الكليات وتطورها؛ فعقدوا ثلاثة اجتماعات تدارسوا فيها الخطط التدريسية، وآلية التدريس في ظل الإغلاق، وانتهى الأمر إلى وضع برنامج تعويضي وفق ما تراه الجامعة التي تنتمي إليه هذه الكلية أو تلك من كليات الآداب.

وأقول إن عمداء الكليات في هذه الفترة كان لهم دور واضح في تطبيق الخطط الدراسية بحيث لم يخسر الطلبة شيئاً مما يتعلمونه في الظروف الطبيعية.

ويشار في هذه الفترة إلى أن قسمي الدراسات الإسلامية، والفنون الجميلة قد تطورا ليصبحا كليتين منفصلتين عن كلية الآداب. أطلق على الأول كلية الشريعة وعلى الثاني كلية الفنون الجميلة وأصبح لهما خططهما الخاصة بهما وفق ما ارتأته أنظمة الجامعة وقوانينها.

وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة قدوم السلطة؛ إذ توسمت المؤسسات الوطنية وبخاصة الجامعات منها تعميق المفهوم الجامعي في فلسطين، بحيث تفيد مما حولها من تطوير برامجها التعليمية والبحثية مما يمكن أن يكون له أثر جيد على الكليات الإنسانية وبخاصة كليات الآداب. فأنشأت السلطة وزارة أطلق عليها وزارة التعليم العالي. ومن ثم تعمقت الصلة ما بين الجامعات وهذه الوزارة بحيث أصبح النقاش حول إنشاء كلية أو غيرها يجري في الوزارة لتأخذ في النهاية موافقتها، غير أن هذه المرحلة ما تزال تواجه مضايقات كثيرة في ظل انتفاضة الأقصى الباسلة، صحيح أن الجامعات لم تغلق في هذه المرحلة ولكن من الصحيح أيضاً أنها تتأثر بين الحين والآخر بممارسات إسرائيلية لا يقرها شرع ولا قانون، وبخاصة فيما يتعلق بإعاقة وصول الطلبة إلى رحاب الجامعة، وما يزال النضال التعليمي مستمراً فكلما وضع الاحتلال إعاقة واجهتها الجامعة بخطة تضمن للطالب حقه في التعليم، ولا أدل على ذلك مما قامت به الجامعة في الفصلين السابقين من طرح مساقات التعليم في مراكز خاصة في مدن الضفة الغربية.

وإذا ما انتقلنا إلى المساقات العامة للكلية فإننا نقول إن كلية الآداب تطرح مساقات ذات طبيعة عملية وأخرى نظرية معرفية، وهي تتفاوت من قسم إلى آخر؛

فالطالب في قسم اللغة العربية يقرأ كثيراً عن المساقات التي تحتاج إلى تطبيق عملي، وأخص بالذكر المساقات اللغوية إذ يسمع الطالب ببعض اللهجات أو المفردات اللغويات فيمر بها دراسة نظرية وقد تكون موجودة في البيئة اللغوية الفلسطينية ذاتها.

وكذا الحال فيما يتعلق بدراسة النحو العربي إذ يكاد ينحصر التدريس في هذا المساق على الناحية النظرية دون التطبيق العملي، وأشير هنا إلى أنه في بعض الجامعات العربية كجامعة وهران الجزائرية تقسم تدريس أي مساق إلى قسمين نظري وتطبيقي فحبذا اتباع هذه الطريقة في التدريس ليلحق التدريس في الكليات الإنسانية التدريس في الكليات العلمية.

ومن تلك المساقات مساق الأدب الشعبي الفلسطيني الذي جاء في وصفه بأنه يعنى "بالتعريف بالأدب الشعبي عامة، ثم بالأدب الشعبي الفلسطيني ومقوماته وخصائصه ثم صلته بالواقع الفلسطيني من حيث هو فن أدبي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي نما فيها وترعرع" ومع الإشارة إلى الوجهة العملية في تدريس هذا المساق إلا أنه ما يزال يدرس بصورة نظرية قد تفقد الغاية المنشودة من طرحه في خطة قسم اللغة العربية.

أما مساق اللغة العبرية، هو الآخر، والذي رأينا فيه تعليم العبرية أمراً ملحاً وبخاصة أننا تحت ظل الاحتلال، فإننا نلاحظ أن تعلم العبرية بهذا المساق لم يتم بالصورة التي توخيناها، صحيح أن الطالب يقف عند حد تعلم مبادئ اللغة العبرية إلا أنه لا يستطيع أن يتكلم بها تكلّم ذاك العامل الذي عايش اللغة في المجتمع الإسرائيلي.

ولتطور تعلّم اللغات وبخاصة اللغات السامية فإننا نأمل أن ينشأ في الجامعة معهد للغات على غرار ما هو موجود في بعض الجامعات العربية والدولية.

أما قسم اللغة الإنجليزية فهو يطرح كثيراً من المساقات ذات الطابع العملي كمساق المحادثة والاستيعاب الشفوي الذي جاء في وصفه "التركيز على أهمية المحادثة والاستيعاب في اللغة" ومساق المناقشة الشفوية، وكذلك مساق "كتابة وبحث" وحسبي القول إن الطالب يتخرج في هذا القسم معتمداً على الجانب النظري دون التطبيق الجاد.

أما قسما التاريخ والآثار في كلية الآداب؛ فإن الطالب يدرس المساقات فيهما بصورة نظرية لا عملية وإذا كنا نتسامح في دراسة التاريخ نظرياً فإننا لا نتسامح في دراسة الآثار وبخاصة أن وطننا العربي مليء بالآثار العربية والإسلامية والأجنبية، ويحضرني هنا مساق "التدريب العملي" الذي يفترض فيه أن يقوم الطالب بزيارة المتاحف والمباني الأثرية المختلفة والمواقع الأثرية والتنقيب وغيرها والواقع أن الزيارات لا تتم بالصورة المتوخاة منها.

وليست حال قسم الجغرافيا بأحسن منها في قسمي التاريخ والآثار؛ ذلك أن الجغرافيا من العلوم التي واكبت التطور العلمي الحديث، ففي السابق؛ أي قبل الثورة الصناعية وحتى الكشوفات الجغرافية كانت الجغرافيا كبقية العلوم الأخرى مجرد كتابات تصف الرحالة والبلدان التي ارتادوها، وكانت الدراسة وصفية إلا أنها مع بداية القرن التاسع عشر أخذت منحى علمياً تطبيقياً بوصفها تمثل دراسات في علوم الأرض، وبخاصة الجانب التطبيقي منها بحيث أصبحت الظاهرة تدرس مع بيئاتها المختلفة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وغيرها من خلال عمل ميداني تعالج بياناته بشكل إحصائي متطور، وأمست دراسة الجغرافية لا تستحق التقدير ما لم تعالج ظاهراتها على أسس علمية تطبيقية، وأصبح لا بد لأي

دائرة جغرافية من تزويدها بالمراسم والمعامل مثل التربة وتحليلها، ووضع الخرائط، والصور الجوية وتحليلها، والمراصد، ومحطات المناخ، وبنوك المعلومات الجغرافية وغيرها.

أما أين تقف كلية الآداب من هذه النقلة العلمية فنقول: إننا في جامعة النجاح الوطنية فعلى الرغم من أننا نفهم تلك الفلسفة الخاصة بالمعلومات الجغرافية فإننا ما زلنا في بداية الطريق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها جامعاتنا. ونأمل أن يتطور هذا القسم ليصبح نواة لكلية أطلقت عليها بعض الجامعات العربية: "كلية علوم الأرض".

أما الخطة التدريسية في قسم علم الاجتماع فإنها تدور في مجملها حول المجتمع، عالمياً، وعربياً، ومحلياً إذ الأصل في هذا القسم هو التعامل مع المجتمع، وقد جاءت أوصاف المساقات المطروحة في الخطة المشار إليها ذات طابع علمي؛ من ذلك: الخدمة الاجتماعية، وعلم النفس الاجتماعي، والمشاكل الاجتماعية، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم السكان، وعلم الاجتماع الطبي، وإدارة المؤسسات الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية.

وهذه المساقات لا تطبق عملياً بالصورة المتوخاة منها؛ إذ إن أغلب تدريسها يتم بصورة نظرية، وعليه فإن هذه المساقات بحاجة إلى معسكرات ميدانية، يتدرب فيها طلبة هذه القسم وفق ما يتعلمونه من معلومات نظرية. وربما يكون للظروف الصعبة التي مرت بها الجامعة وما تزال تمر بها أثر واضح في توفير ما يحتاج إليه هذا القسم حتى يتسنى له أخذ الجانب العملي في الحسبان.

أما قسم اللغة الفرنسية فهو حديث العهد في هذه الكلية، ونأمل أن يتطور وفق ما رسم له من أجل خدمة أبناء هذا الوطن، في التعرف إلى اللغات الإنسانية الحية التي تعد نافذة الإنسان على ثقافات الأمم. ونرى أن تطور هذا القسم لا يتم بالصورة المرجوة منه إلا من خلال إنشاء معهد للغات يقوم على أسس متينة، وتخطيط جيد.

وتحت الرغبة الملحة من الطلبة الخريجين، وحاجة السوق المحلي، والتطوير الذاتي، أخذت بعض الأقسام في كلية الآداب، كاللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا دراسة وضع برامج للدراسات العليا بحيث يكون في مقدورها منح درجات الماجستير في هذه الأقسام، وقد استدعى ذلك أن يتوافر في هذه الأقسام عدد من ذوي الكفاءات العالية القادرة على تدريس مساقات الدراسات العليا أولاً، والإشراف على رسائل الماجستير فيها ثانياً، وقد تم قبل عشر سنوات تقريباً أول برنامج للدراسات العليا في قسم اللغة العربية، تلاه بعد ذلك قسما التاريخ والجغرافيا وخرجت هذه الأقسام عدداً لا بأس به من حملة شهادات الماجستير في التخصصات المذكورة أتاحت لبعضهم تكميل برنامج الدكتوراه في جامعات أخرى عربية وغير عربية.

أما آلية التعليم (التدريس) فقد جرت العادة أن يضع الأستاذ في بداية كل فصل دراسي خطة تدريسية للمساق الذي يقوم بتدريسه، ويطلب منه أن يضع بين يدي الطالب كتاباً يرجع إليه فإن حالت الظروف دون إعطاء محتوى المساق كاملاً أكمله الطالب من الكتاب المرجعي، وأصبحت هذه الطريقة متوارثة عند كثير من المدرسين وأراها أقرب إلى التدريس المدرسي منه إلى التدريس الجامعي، ذلك أننا نؤمن بثلاث زوايا للتعليم الجامعي هي:

أ- الزاوية التعليمية أو التعلّمية، وهي تعتمد أكثر ما تعتمد على المدرس حسب منهاج معين يراه ضرورياً للطالب.

ب- الزاوية الثقافية؛ بمعنى أن هناك جوانب ثقافية تتعلق بالمساق ينبغي أن تُنمى لدى الطالب، وهذه الزاوية يقوم بها الطالب بتوجيه بسيط من المدرس.

ج- الزاوية العلمية، وهذه يقوم بها الطالب والمدرس معاً.

وإذا ما طبقنا هذه الزوايا الثلاث فإنه من الممكن تخريج طالب قادر على التعايش والتفاعل مع الواقع الثقافي، والاجتماعي، والتعليمي في وطننا العربي.

ولتحقيق التطور المنشود لخطط كلية الآداب فإننا نضع بعض التصورات التالية:

1- إعادة النظر في خطط أقسام كلية الآداب؛ بحيث تشتمل على مساقات ذات أهمية واقعية تتماشى ومتطلبات الحياة الحاضرة.

2- مضاعفة ميزانية كلية الآداب من أجل تغطية تطبيق المساقات العملية.

3- أن يكون لبعض المساقات أستاذان: أحدهما يعطي المادة النظرية، والآخر يقوم بتطبيقها عملياً.

4- عدم الاعتماد الكلي على المحاضر، إذ لا بد من مشاركة الطالب من أجل تنمية روح البحث العلمي عنده.

5- أن يقوم طلبة اللغات الأجنبية بتطبيق بعض المساقات في البيئات التي تنتمي إليها تلك اللغات ما أمكن.

ومهما يكن من أمر، فإن لخريج كلية الآداب سمعة طيبة في مجال التدريس التربوي وهذا يعود إلى الجهد الطيب، والإخلاص في التفاني في العمل.

ومما يحمد لهذه الكلية، وبتوجيه من إدارة الجامعة، أنها تقوم سنوياً بأنشطة ثقافية لا منهجية ويأتي في مقدمة هذه الأنشطة (ندوة القدس) التي تعقد سنوياً مظهرة دور هذه المدينة في حياتنا بشتى جوانبها المختلفة. وننوه هنا إلى أن الكلية في الظروف العادية كانت تقدم أكثر من ندوة علمية يتعرف من خلالها على جوانب ثقافية وتربوية متعددة، غير أن الظروف القاسية حالت في السنوات الأخيرة دون القيام بما ينبغي القيام به من أنشطة لا منهجية.

أما أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية، فإن الدارس لتاريخ هذه الكلية يلاحظ أنها تطورت من هذه الزاوية باتجاهين: أفقي، وعمودي. أما الأول فإن الدلائل الصادرة عن مجلس التعليم العالي تشير إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس قد زاد أضعافاً مضاعفة عما كان عليه الأمر في السنوات الأولى؛ إذ كانت الجامعة لا تتوانى عن التعاقد مع أي أستاذ من ذوي الكفاءات العالية، مما يخدم هذا القسـم أو ذاك من أقسام الكلية. فهناك بعض الأقسام في الكلية لم يكن فيها في طور النشأة الأول سوى أستاذين أو ثلاثة غير أنه أصبح الآن يزيد على عشرة.

وأما الاتجاه الثاني، فإن الجامعة سرعان ما أخذت ترسل البعثات وتمنح المنح لكثير من أعضاء هيئة التدريس بغية حصولها على شهادات في الماجستير أو الدكتوراة، وأذكر أن الجامعة أرسلت عدداً لا بأس به إلى مصر، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الغرض ذاته.

ومن جانب آخر استطاع عدد من أعضاء هيئة التدريس أن يكثف البحث عنده، وأن يعطيه جانباً من حياته العلمية حتى استطاع أن يرقى إلى رتب علمية عليا كأستاذ مشارك أو أستاذ، حتى إن معظم أقسام هذه الكلية أصبحت لا تخلو من وجود واحد أو أكثر ممن يحمل تلك الرتب العلمية. يضاف إلى ذلك أنهم استطاعوا

أن يضعوا مؤلفات في مجالات تخصصهم لا تقل عما هي عليه في الجامعات الأخرى، وإذا ما أضفت الندوات والمؤتمرات العلمية التي شارك فيها أعضاء هيئة التدريس في الداخل والخارج أدركت مدى ما وصل إليه الأستاذ في هذه الكلية متحدياً بذلك كل الصعاب التي حاول العدو أن يضعها أمامه في بداية نشأة الجامعة؛ وهذا لا شك مما أقلقه وجعله يوجه الطعنة تلو الأخرى لهذه الجامعة ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ومع ذلك فإن ما أوردته لا يدل على أن الأرض تحت عضو هيئة التدريس في هذه الكلية بل في هذه الجامعة مفروشة بالورود؛ ذلك أن هناك عدة عقبات ما تزال أمام عضو هيئة نأمل أن تجد إدارة الجامعة حلا شافياً لها وهي:

1- عدم اطمئنان عضو هيئة التدريس على توافر راتبه الشهري باستمرار.
2- عدم توافر الإمكانات المادية التي تساعده على الاحتكاك بالجامعات الأخرى عن طريق التبادل الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس.
3- عدم توافر المكان المناسب الذي يجعله يقضي جزءا من عمله المكتبي في البحث العلمي.

ومع ذلك كلّه فإنني أقول إن الأستاذ في هذه الجامعة، صابر، مصابر، مرابط وحسبه هذا إلى أن يشرق الفجر الجديد في دولة فلسطينية مستقلة.